



حالة سكان قطر ٢٠١٠

عام على انطلاق السياسة السكانية (ملخص)

حالة سكان قطر ٢٠١٠

عام على انطلاق السياسة السكانية

(ملخص)

ذو القعدة ١٤٣١هـ / أكتوبر ٢٠١٠م

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية : ٧١٨ / ٢٠١٠
الترقيم الدولي : ٦ - ٦ - ٧٥٩ - ٩٩٩٢١

يأتي هذا التقرير، بعد مرور عام كامل على بدء تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر، ويهدف إلى وضع صانعي القرار بالدولة في صورة الواقع السكاني على مختلف مستوياته وأبعاده وتطورات، وتسلط الضوء على أهم الإنجازات التي تحققت والتحديات التي مازال تواجه تطبيق تلك السياسة، مع الإشارة إلى الأولويات التي تقترحها اللجنة الدائمة للسكان

يجيب التقرير عن التساؤلات الأساسية الآتية:

- ما هي التشريعات والتدابير والإجراءات العملية التي تم اتخاذها من أجل تحقيق غايات السياسة السكانية وأهدافها في هذا البعد أو ذاك من الأبعاد المتعددة لمحاو هذه السياسة؟
- كيف تبدو الصورة الإحصائية الراهنة لكل بعد؟
- هل توجد معوقات تحول دون تحقيق غايات السياسة السكانية وأهدافها في هذا البعد أو ذاك؟ وما طبيعتها إن وجدت؟
- ما الذي يجب القيام به مستقبلاً من أجل تطبيق خلاق وأكثر فاعلية لبنود السياسة السكانية المتعلقة بكل محور من محاور هذه السياسة وأبعادها؟

للعمل في المرحلة المقبلة. وهذا التقرير الوطني عن حالة سكان قطر، يمثل الحلقة الأولى في سلسلة من التقارير السنوية التي ستصدر بعد إنجاز كل مرحلة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية.

ويعتمد التقرير في مقارباته ومعالجته للمسائل السكانية المختلفة في دولة قطر على عدد من المؤشرات الكمية والنوعية التي رصدتها مجموعات العمل الـ ١٤ المكلفة بمتابعة تنفيذ السياسة السكانية، لتقديم صورة شاملة (نوعية وكمية) حول الوضع الراهن لمحاو وأبعاد السياسة السكانية المتعددة.

المحور الأول: السكان والقوى العاملة:

(١) النمو السكاني

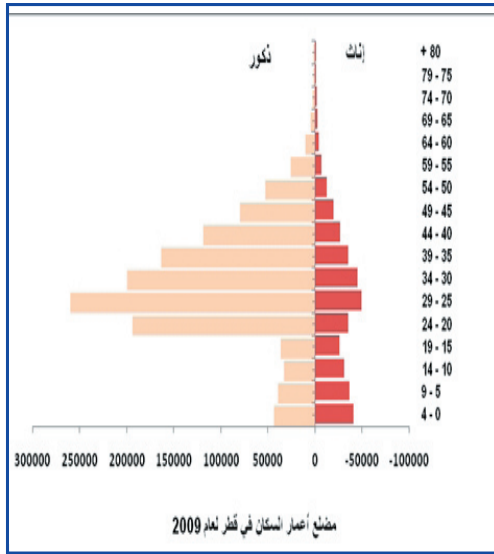
يشير التقرير إلى أن الأعداد الكبيرة من العمالة الوافدة، التي جاءت تلبية لمتطلبات خطط التنمية الطموحة للدولة، أدت إلى رفع معدل النمو السكاني بصورة غير مسبقة جاعلة منه واحداً من أعلى المعدلات على مستوى العالم. وأن تلك الأعداد الكبيرة باتت من العوامل المؤثرة من حيث تأثيراتها السلبية على مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والسكانية. ولهذا، شددت الغاية الرئيسية في هذا المجال على ضرورة "زيادة المعدلات الحالية للنمو السكاني الطبيعي للمواطنين، أو المحافظة عليها على الأقل، وتحقيق التوازن في النمو السكاني".

وقد تحققت إنجازات عديدة باتجاه الوصول إلى هذه الغاية، كالمحاضرات والخطب التي تحض على الزواج، وبرامج الثقافة الزوجية والتنوعية بمخاطر الطلاق وبعض الفعاليات الأخرى التي يقوم بها مركز الاستشارات العائلية، والجهود الأهلية لتزويج الشباب كمشروع

"إعفاف" الذي تنفذه مؤسسة "راف" ... وغيرها، إلا أنه مازال هناك الكثير مما ينبغي عمله بهذا الشأن كالعامل على إنشاء صندوق للزواج، وصرف مخصصات ومنح مالية للمواليد الجدد، وتكثيف حملات التوعية للأسر بضرورة خفض المهور.. إلى غير ذلك من الإجراءات التي تساعد على إزالة العقبات التي قد تؤخر الزواج والإنجاب بين المواطنين.

٢) التركيبة السكانية

تشهد التركيبة السكانية للدولة اختلالاً عميقاً سواء فيما يتعلق بنسبة المواطنين بين



مجموع السكان، أم بالتركيبة النوعية والعمرية، أم بنسبة المتزوجين في المجتمع. ولهذا، حددت الغاية الرئيسية في هذا المجال بـ "تصحيح اختلال التركيبة السكانية، بما يؤدي إلى زيادة نسبة المواطنين بين مجموع السكان".

وعلى الرغم من وجود بعض التوجهات والإجراءات الهادفة إلى الحد من الآثار السلبية للاختلالات المذكورة، مثل: بعض البرامج الإعلامية والتربوية التي تهدف إلى

نشر الثقافة الوطنية، والمؤسسات والبرامج التي تسعى لنشر مبادئ حقوق الإنسان في المجتمع وتوفير آليات التواصل الاجتماعي بين جميع السكان، إلا أن الاختلالات المذكورة ما تزال قائمة، وأن معالجتها تحتاج إلى وقت طويل لكونها تتعلق بعدد كبير من الجهات الرسمية وغير الرسمية.

٣) النمو الحضري

لعبت التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي شهدتها دولة قطر، بعيد اكتشاف النفط والغاز فيها، دوراً بارزاً في تركيز الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المراكز الحضرية، ولاسيما الكبرى منها، الأمر الذي أدى إلى ازدهار المراكز الحضرية، ولاسيما الدوحة، بالسكان القطريين وغير القطريين، حيث باتت هذه المراكز تستوعب ١٠٠% من السكان بدءاً من العام ٢٠٠٨. وقد استحوذت مدينة الدوحة الكبرى (الدوحة والريان) على ثلاثة أرباع مجموع السكان في الدولة، فيما توزعت النسبة المتبقية على المراكز الحضرية

الأخرى. ولهذا، ركزت الغاية الرئيسية في هذا المجال على ضرورة "التحكم بالنمو الحضري للوصول إلى توزيع سكاني متوازن مع متطلبات التنمية، وتقليل الهجرة الداخلية، لاسيما إلى مدينة الدوحة".

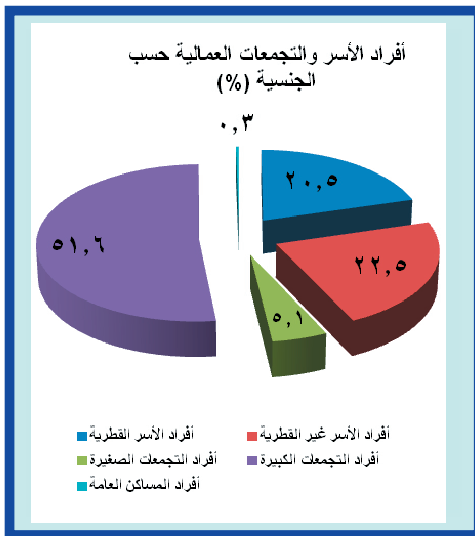
وقد تحقق عدد من الإنجازات الهامة باتجاه هذه الغاية، كالاهتمام بالمدن المتوسطة والصغيرة القائمة ومنح مزايا للسكن فيها وتنميتها، واتخاذ بعض الإجراءات الإدارية والتنظيمية لمنح المناطق خارج الدوحة صلاحيات تنمية خاصة، ونقل بعض المصالح الحكومية وبعض النشاطات الثقافية والرياضية خارج الدوحة، إضافة إلى وجود خطط لبناء مدن جديدة في مناطق مختلفة من الدولة. إلا أن بطء العمل في إعداد البنى التحتية المطلوبة يؤخر تنفيذ هذه الخطط.

٤) الإسكان

أدى النمو السكاني المتسارع، ولاسيما تركز معظم السكان في مدينة الدوحة الكبرى، إلى طرح عدد من المشكلات في مجال الإسكان. ولهذا، ركزت الغاية الرئيسية في هذا المجال على "حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود".

وقد تحقق عدد من الإنجازات التي تعين المواطنين على تأمين مساكنهم، كمنح القروض، وتقديم المساكن من قبل الدولة (الإسكان الحكومي)، ومجانية الكهرباء والماء، والإعفاء من الرسوم أو تحصيل رسوم رمزية، وكذلك وجود توجهات لإنشاء المساكن

المتوسطة والصغيرة لذوي الدخل المحدود، ووجود سياسات خاصة بتأمين السكن المناسب لذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها. كما صدرت تشريعات لمنع سكن العزاب في مناطق سكن العائلات، وهناك توجهات لمنع سكن العمال في الورش والمصانع. أما الرقابة الصحية على المناطق القديمة ووضع شروط للسكن فيها، فما تزال في بداياتها على الرغم من التوجه لإعادة إحياء المناطق القديمة (مثل مشروع دوحة لاند).



٥) القوى العاملة

أدت التحولات الناتجة عن الطلب المتزايد على العمالة الوافدة في فترة الانفتاح والنمو الاقتصادي الكبير إلى جملة من الاختلالات في تركيبة سوق العمل، ولاسيما في مستويات مشاركة المواطنين فيه. ولهذا حددت غاية السياسة السكانية الرئيسية في هذا المجال بـ "زيادة مساهمة القطريين في النشاط الاقتصادي، وخفض نسب البطالة بينهم، وبالتالي تخفيف عدم التوازن في سوق العمل".

أهم التحديات في محور السكان والقوى العاملة

- تأخر إنشاء صندوق الزواج، وغياب التنسيق بين المؤسسات والقطاعات المعنية بالمساعدة على الزواج، وضعف الحملات الهادفة لتوعية الأسر بضرورة خفض المهور
- عدم تشجيع الاعتماد على الوافدين المتزوجين في التخصصات التي يتطلبها سوق العمل من الجنسين لتصحيح الاختلال في نسبة الجنس ونسبة المتزوجين في المجتمع
- تفضيل رجال الأعمال (القطاع الخاص) للعمالة الرخيصة، وعدم التزامهم بتشغيل العمالة القطرية
- تعدد الجهات المعنية باستقدام العمالة الوافدة، ونقص التنسيق بينها
- عزوف القطريين عن العمل في القطاع الخاص بوجه عام، وعن الأعمال المهنية بوجه خاص
- عدم توفر البنية التحتية المناسبة لمشاريع الإسكان في بعض المناطق، ولاسيما البعيدة عن الدوحة
- ترك الحرية للقطاع الخاص للتصرف في معظم ما يتعلق بالمشاريع العقارية.

والواقع أنه على الرغم من سياسات تقطير الوظائف، وتشجيع المواطنين على العمل في القطاع الخاص، وتقديم حوافز مادية ومعنوية للمواطنين العاملين في مجال الحرف المهنية، وزيادة مشاركة المرأة القطرية في قوة العمل...إلخ، إلا أن عقبات عديدة ما تزال تقف حائلاً أمام تحقيق هذه الغاية. ولعل أهم هذه العقبات يتمثل في طبيعة القطاع الخاص الذي يفضل العمالة الرخيصة والمنضبطة، وفي عزوف القطريين بوجه عام عن العمل في مجالات

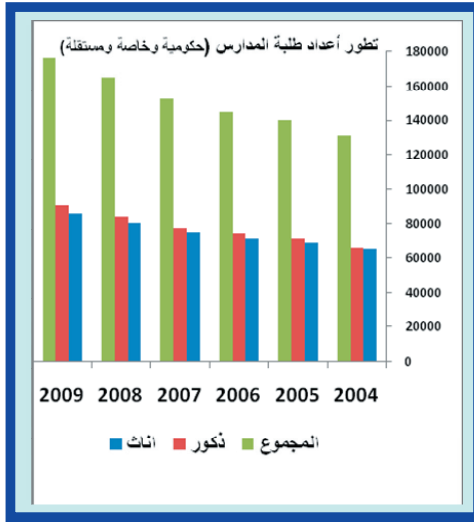
معينة، والاتجاهات السائدة لدى الأسر القطرية لاستخدام عمالة منزلية فائضة عن الحاجة، إضافة لإتجار بعضهم بالعمالة الوهمية.

المحور الثاني: التعليم والتدريب

٦) التعليم

تسعى السياسة السكانية في مجال التعليم إلى تحقيق ثلاث غايات رئيسية، تتمثل في: "ضمان حق التعليم الجيد والمناسب للجميع مع ضمان تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث"، و"تطوير المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم، بما يحقق الموازنة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات التنمية بوجه عام واحتياجات سوق العمل بوجه خاص"، و"تطوير البحث

العلمي وتوفير كافة مستلزمات هذا البحث من تعليم اللغات الأجنبية، ومهارات البحث وغيرها، ودعم الباحثين والمؤسسات العلمية".



وقد حققت دولة قطر إنجازات هامة عديدة في مجال التعليم كتخصيص الميزانيات المناسبة للتعليم على اختلاف مراحله، وضمان أماكن في المدارس للأعداد المتزايدة من الطلبة، ووجود سياسات وخطط لتطوير طرق التدريس، وتزويد المدارس والكليات بالمعامل والمختبرات والأجهزة العلمية الحديثة، لتطوير التعليم من الناحية النوعية، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في النشاطات التعليمية، والتوسع في إنشاء

مراكز البحث العلمي وتجهيزها بالوسائل والمراجع اللازمة، ودعم مشاريع البحث العلمي وزيادة حوافز الإبداع ودعم نشر البحوث العلمية، والاتجاه نحو زيادة التخصصات العلمية وإنشاء الكليات المتخصصة في العلوم التطبيقية وربطها بحاجات سوق العمل، وافتتاح فروع للجامعات العالمية، ودعم الدولة للدراسات الجامعية من خلال تطوير البعثات الداخلية للطلاب... إلى غير ذلك من التوجهات والآليات التي تهدف لتحقيق الغايات المذكورة. ولعل أهم ما سيركز عليه في مجال التعليم في المرحلة القادمة هو العمل على وضع برامج وآليات تتيح للمواطنين الانضمام إلى سوق العمل وتطبيقها في مراحل التعليم المختلفة والعودة إلى التعليم من سوق العمل في أي وقت.

(٧) التدريب

يعد التدريب من متطلبات التنمية البشرية، وواحداً من أهم مرتكزات تحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ولهذا حددت السياسة السكانية الغاية الرئيسية من التدريب بـ "تعميم التدريب المستمر في جميع قطاعات العمل، سواء بتأهيل الداخلين الجدد لسوق العمل أم بإعادة تأهيل القائمين على رأس عملهم، لتتلاءم مؤهلاتهم مع متطلبات التطور والتعليم المستمر في قطاعات العمل".

وقد اتخذ عدد من التوجهات الهادفة لتحقيق هذه الغاية، كالتوجه لإنشاء جهاز وطني

أهم التحديات في محور التعليم والتدريب

- نقص الكوادر البشرية الوطنية
- قدم بعض المناهج التربوية
- عدم ربط مختلف المناهج التعليمية وبرامج التدريب باحتياجات التنمية وسوق العمل
- غياب استراتيجية شاملة وموحدة للتدريب تشمل العاملين في القطاع الخاص
- تعدد البرامج التدريبية لدى المراكز الخاصة وعدم توافقها مع احتياجات سوق العمل.

يعنى بالتدريب، ووجود برامج تدريبية متدرجة داخلية وخارجية بنوعية متطورة، وربط التدريب بالتحفيز والأداء الوظيفي للمتدربين، ووجود دورات تدريبية أثناء العمل وربطها بحوافز مادية ومعنوية وبرامج تدريبية خاصة بإعداد القيادات. لكن العقبة الأهم في وجه تطوير التدريب تكمن في عدم مشاركة القطاع الخاص بفعالية في عملية التدريب، مع عدم وجود استراتيجية وطنية موحدة للتدريب تشمل العاملين في هذا القطاع.

المحور الثالث: الصحة العامة والصحة الإيجابية

٨) الصحة العامة

ركزت الغاية الرئيسية في مجال الصحة العامة على ضرورة "الارتقاء بالصحة العامة للسكان، وزيادة العمر المتوقع للأفراد، وضمان حياة صحية آمنة لجميع أفراد المجتمع القطري من مواطنين ومقيمين".

وقد تحققت إنجازات عديدة باتجاه تحقيق هذه الغاية، ساهمت في تصنيف دولة قطر ضمن البلدان التي حققت تقدماً سريعاً نحو بلوغ أهداف الألفية الثالثة في المجال الصحي. فارتفع العمر المتوقع عند الولادة، وانخفض معدل وفيات الأطفال والأمهات، وتراجع معدل الإصابة بالأمراض السارية. وكان ذلك نتيجة طبيعية لتزايد أعداد العاملين في المجال الصحي، وأعداد الوحدات الصحية العامة والخاصة من مستشفيات ومراكز صحية، وتنوع الخدمات التي تقدمها للمواطنين والمقيمين على حد سواء. ومع ذلك ما تزال هناك حاجة لتطوير العناية بالمرضى النفسيين، وتغيير النظرة السلبية نحوهم، والتوسع في خدمات الصحة النفسية.

٩) الصحة الإيجابية

الغاية الرئيسية في هذا المجال تتمثل في ضرورة "تحسين الصحة الإيجابية للمجتمع بوجه عام وللمرأة بوجه خاص".

ويتطلب تحقيق هذه الغاية رفع مستوى الوعي بقضايا الصحة الإنجابية، والتنقيف بوسائل تنظيم الأسرة، والآثار التي يمكن أن تنجم عن الزواج المبكر، وزواج الأقارب ... وغيرها.

وقد حدث تطور مهم في تعميم وسائل الوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الجنس، بما فيها مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز)، وفي زيادة نسبة النساء اللواتي يحصلن على خدمات الرعاية الصحية، حتى أن جميع الولادات صارت تتم تحت إشراف طبي. إلا أن نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة لا تزال متدنية بسبب الثقافة التقليدية للمجتمع القطري، والحث على المزيد من الإنجاب بهدف إصلاح

اختلال التركيبة السكانية. وقد بقي معدل الخصوبة الكلية للنساء القطريات مرتفعاً مقارنة ببلدان العالم الأخرى، لكنه بدأ يشهد انخفاضاً في الآونة الأخيرة نتيجة للتحويلات العميقة الجارية في الواقع الاجتماعي القطري، ولاسيما تأخر سن زواج الإناث القطريات الناجم عن انخراطهن في التعليم والعمل.

أهم التحديات في محور الصحة والصحة الإنجابية

- غياب الترابط بين الزيادة السكانية والخدمات الصحية من حيث التوسع والانتشار
- عدم توفر قاعدة بيانات صحية محوسبة وشاملة للقطاع الصحي بكافة درجاته
- عدم وجود استراتيجية وطنية للصحة الإنجابية
- استمرار ارتفاع معدلات الإجهاض لدى المرأة القطرية
- ندرة المسوح الوطنية والدراسات العلمية والإحصاءات الرسمية ذات العلاقة بالصحة الإنجابية

المحور الرابع: قضايا التمكين

١٠) المرأة

أولت السياسة السكانية لدولة قطر اهتماماً خاصاً بالمرأة، تمثل بغايتين رئيسيتين، هما: "تطبيق المبادئ والنصوص الدينية والدستورية التي تؤكد على حقوق المرأة، وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في اختيار التخصصات التعليمية وفي التوظيف وغيرها من المجالات"، و "ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في جميع ميادين حياة المجتمع القطري، وتطوير العلاقات ضمن الأسرة على أسس العدالة والاحترام المتبادل بين جميع أفرادها".

وقد تحققت إنجازات هامة على طريق إدماج قضايا النوع الاجتماعي بشكل كامل في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية، وطرح خطط وبرامج لدعم مشاركة المرأة في الحياة العامة، واتخاذ إجراءات تهدف إلى إنهاء جميع أشكال العنف الأسري وتشديد العقاب ضد مرتكبيه وحماية المعنفين... وغيرها. ولعل من أهم ما ستركز عليه الجهات المعنية في

المرحلة القادمة يتمثل في وضع سياسات وتدابير للتوسع في إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال في أماكن العمل، مما يساعد المرأة على الحفاظ على وظيفة الأمومة وبناء الأسرة إلى جانب مشاركتها في النشاط الاقتصادي. كما أن مشاركة المرأة القطرية في الحياة السياسية والعامة ما تزال محدودة، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الجهات المعنية في الدولة بهذا الصدد.

(١١) الطفولة

تسعى السياسة السكانية إلى "إيجاد بيئة مناسبة لطفولة آمنة وسعيدة داخل الأسرة وفي المجتمع بوجه عام، وتأمين جميع متطلبات الطفولة من النواحي الاجتماعية والتعليمية والصحية".

وقد حظيت هذه الشريحة بعناية مؤسساتية وسياسية واسعة النطاق في العقود الأخيرة. حيث توسعت الرعاية الصحية للأطفال، وتحسنت خدمات طوارئ الأطفال، وازدادت فرص التعليم، واتخذت تدابير لحماية الأطفال ضد العنف وغيره من الممارسات السلوكية الخاطئة تجاههم. إلا أن المهم هو وضع استراتيجية موحدة بين أجهزة الدولة المختلفة تهدف إلى ضمان سلامة الأطفال والارتقاء بقدراتهم.

(١٢) الشباب

يشكل الشباب ٣٥% من إجمالي السكان القطريين. هذه الفئة الاجتماعية التي تعتبر ركيزة التنمية وصانعة مستقبل الأمة ورأس مالها الدائم، كانت ولا زالت في مقدمة اهتمامات القيادة السياسية في الدولة. وقد حددت السياسة السكانية الغاية الرئيسية في هذا المجال في "تمكين الشباب من الجنسين من بناء قدراتهم وتوظيفها في تعزيز التنمية المستدامة وتعميق انتمائهم لوطنهم وأمتهم، وتطوير تفاعلهم الإيجابي مع مجتمعهم".

وقد خطت الدولة خطوات كبيرة باتجاه بناء قدرات الشباب في المجالات الثقافية والتقنية والرياضية، وتنشئتهم على المشاركة في الحياة العامة، وتوفير الحماية لهم والحد من تعرضهم للمخاطر. كما ازداد التحصيل العلمي لدى الشباب، وتوسعت المؤسسات والأنشطة الشبابية. ومع ذلك ما تزال الحاجة ماسة للنهوض بمستويات مشاركة الشباب في الحياة المجتمعية والسياسية.

(١٣) المسنون

تتمثل الغاية الرئيسة لمجال المسنين في "تمكين المسنين من المشاركة بفعالية في الحياة الاجتماعية والعامة".

وقد تحققت بعض الإنجازات بهذا الشأن، كإنشاء المؤسسة القطرية لرعاية المسنين والنشاطات المتنوعة التي تقوم بها، والتوجه للاستفادة من خبرات المسنين في كافة الأنشطة المتاحة، ووجود توجهات لزيادة نسبة أطباء الشيخوخة والاستحداث وحدات متخصصة في طب الشيخوخة في المراكز الصحية. إلا أن أهدافاً، مثل توفير مصادر دخل كافية للمسنين ومساعدة الأسر التي ترعى مسنيها ودعمها ومساندتها في تقديم واجباتها الاجتماعية نحوهم، مازالت قيد الدراسة.

١٤) نزو الإعاقة

حددت السياسة السكانية غايتين رئيسيتين في هذا المجال، هما: "تمكين ذوي الإعاقة من المشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي"، و"تخفيض نسبة الإعاقة في المجتمع".

وقد أولت الدولة اهتماماً كبيراً برعاية ذوي الإعاقة، ولم تألُ جهداً في إصدار التشريعات الخاصة بهم، أو الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية التي تخص الإعاقة. وتحققت نجاحات في قبول ذوي الإعاقة في ميادين العمل المناسبة لهم، ومكافحة كافة أشكال التمييز ضدهم، وفي دراسة أسباب الإعاقات المختلفة، والتقليل من الحوادث المسببة لها. ومع ذلك، لايزال الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون حواجز تحول دون مشاركتهم الفعالة في مجتمعهم. كما لا توجد بعد وحدات

أهم التحديات في محور قضايا التمكين

- ضعف المشاركة السياسية بوجه عام، ومشاركة المرأة بوجه خاص
- الاعتماد المبالغ فيه على الخادمت والمريبات وعدم التوسع في دور الحضانة ورياض الأطفال
- القضاء على مختلف أوجه العنف ضد الأطفال
- تحديد ملامح سياسة واضحة تخص الشباب
- الرفع من مستويات المشاركة السياسية والمجتمعية للشباب
- عدم كفاية البرامج الخاصة باكتشاف الموهوبين من الشباب وتقديم الرعاية الخاصة لهم
- العمل على تنفيذ المشاريع المقترحة من قبل المؤسسة القطرية لرعاية المسنين، التي تحتاج إلى مزيد من الدعم ومنحها مزيداً من الصلاحيات
- التوعية بأهمية مواصلة رعاية الأسر لمسنيتها، مع قبول إرسال المسنين لدور الرعاية عند اللزوم
- قلة الإحصائيات المتعلقة بالإعاقة
- قلة برامج التوعية الموجهة نحو الأسر والطلاب حول الإعاقة، وضعف التجاوب المجتمعي معها.

طبية متخصصة بذوي الإعاقة في جميع المرافق الصحية.

المحور الخامس:

١٥ البيئة والتنمية المستدامة

حددت الغاية الرئيسية في محور البيئة والتنمية المستدامة بضرورة "الحفاظ على البيئة سليمة ونظيفة، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية بحيث لا تستنفد الأجيال الحالية الثروات والموارد، بل تعمل على استدامة تنميتها من أجل الأجيال القادمة".

وقد تحققت إنجازات عديدة باتجاه

تحقيق هذه الغاية كتوعية جميع فئات السكان بأهمية الحفاظ على البيئة، وإيلاء عناية خاصة لترشيد استخدام المياه. وهناك، في طور التخطيط، مشاريع للتوسع في معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدامها في المجالات المناسبة، وللتوسع في إنشاء

أهم التحديات في محور البيئة والتنمية المستدامة

- ضعف الوعي العام بمخاطر الاستهلاك غير الواعي للموارد
- نقص الكوادر البشرية المؤهلة
- صعوبة تخزين النفايات الخطرة وقلة مرافق المعالجة والتخلص منها
- نقص البيانات الخاصة بالمؤشرات البيئية أو عدم وجودها أحياناً.

مصانع لإعادة تدوير النفايات والمخلفات. كما وضعت سياسة عمرانية تتوافق مع المعايير البيئية. وتوجد أقسام علمية متخصصة تتجه للتوسع في إجراء الدراسات العلمية حول المسائل البيئية ولتخريج بيئيين وطنيين. ولكن ما تزال هناك حاجة للمزيد من الإجراءات للحد من التلوث البيئي، وللمزيد من الإجراءات وحملات التوعية الهادفة إلى الحد من استهلاك الموارد.

المحور السادس:

١٦ قاعدة البيانات والمؤشرات الوطنية للسكان

حددت الغاية الرئيسية في هذا المحور بـ "تطوير العمل الإحصائي، والرفع من قدرات الإحصائيين في تقديم بيانات شاملة ودقيقة حول جميع القضايا السكانية، ونشر الوعي

والاهتمام بكافة المسائل المتعلقة بالسكان".

أهم التحديات في محور قاعدة البيانات والمؤشرات السكانية

- العمل على تأهيل الكادر الفني الوطني بغية تحسين مردوبيته ومردودية الإدارات والوحدات الإحصائية.
- العمل على الاستفادة من الكم الكبير من المعطيات الإحصائية الناتجة عن التعدادات والمسوحات الدورية.
- رفع وعي مختلف الفئات الاجتماعية من المواطنين والوافدين بأهمية المسوح والدراسات الميدانية ودعوتهم إلى إنجاحها.

وقد تحقق تقدم في إنشاء قاعدة بيانات سكانية، وفي تنفيذ التعدادات والمسوح السكانية بشكل دوري منتظم. كما تم التوسع في إنشاء وحدات إحصائية في جميع أجهزة الدولة مع ربطها بجهاز

الإحصاء. وتبذل جهود كبيرة في إعداد المتخصصين في الإحصاء والسكان من المواطنين. ويعد المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، بالتعاون مع جهاز الإحصاء وجهات أخرى في الدولة، دراسات عديدة في المجالات السكانية.